العوامل السياسية وبناء الدولة العصرية

الدكتور/عبد الحميد درويش عبد الحميد

أستاذ الفلسفة العربية بجامعة قناة السويس

مصر

الحمد لله حمد الشاكرين، وصلاة وسلامًا على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد ..،

فمعروف أن السياسة مظهر من مظاهر النشاط البشري العام في أي جماعة أو مجتمع، والسياسة بوصفها مصطلحًا فلسفيًّا عرف عند اليونان بمعنى المدينة أو الدولة ونظام الحكم السائد بها، والسياسة من أهم العلوم وأكثرها قدرة على التأثير وإحداث التغيير، وهي العلم الذي يدرس الأصول العامة التي تحدد صلة الحاكم بالمحكوم، ولذا قيل: إن السياسة هي عِلْم الدولة التى ينتظم الكل في ظلها وتحت نظامها وقانونها، فوجود مجتمع سياسي يعني وجود حكومة يتحمل كل فرد فيها مسئوليته بحكم وظيفته ودوره .

مفهوم السياسة: ولا شك أن مفهوم السياسة من المفاهيم الواسعة ذات التاريخ القديم الذي عرف في مختلف العصور والحضارات، ويشير إلى العديد من العلاقات؛ لأن السياسة في أصلها نظام أو علاقة أو منهج أو اتجاه وأسلوب حياة، ولذا فهى لا تنفصل بحال عن مفاهيم وقيم الأخلاق، والثقافة، والنظام، والقانون، ومعاني الضبط والرعاية والتخطيط والمنهج، والعلم، والفلسفة، والاجتماع، والاقتصاد، ونظام الحكم، ولذا عرفها فلاسفة السياسة بالسلطة والقوة الموجِّهة للنظام والسلوك، وأنها علم حكم الدول ونظمها والعمل على تطويرها، وأنها

علم مدني معني بأصول الحكم وأنواع الحكومات، وكيفية تنظيم شئون الدول وعلاقتها مع غيرها من الدول .

وإذا أردنا تقديم دراسة في العوامل السياسية المؤثرة في بناء الدولة العصرية، وجب أولاً الاتفاق حول مفهوم السياسة ومقاصدها، وما يمكن أن تحققه للفرد والمجتمع من مزايا أو مشكلات، وعند تتبع مفهوم السياسة عبر العصور نلاحظ مدى التغير في مفهومها ومعناها، فقد أعطى العرب لكلمة السياسة أبعادًا إنسانية وأخلاقية أكثر من المعاني التي قدمها فلاسفة اليونان أو حتى فلاسفة العصر الحديث الذين تأثروا جميعًا بقول أرسطو: الإنسان حيوان سياسي، أى إنه دائم الفكر والتطور، ودائم المطالب والسعي لإقامة العلاقات وخوض الحوار والصراع من أجل الوجود والبقاء، أما عند العرب فتأتي كلمة السياسة بمعنى حسن الرعاية وشدة الاهتمام في إطار العدل والنظام والقانون الذي يشمل الجميع، وأن الوالي أو الحاكم هو الراعى والمسئول الذى يسوس رعيته ويأمرهم وينهاهم، ومنها جاء القول بأن السياسة تعني الأمر الواجب الطاعة والاهتمام والرعاية، وجاء في الحديث : "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته..." . في إشارة إلى أن الرعاية لا تكون لفرد دون غيره بل هي مسئولية جماعية وقيادة إدارية وتربوية .

وعند العرب أيضًا جاءت كلمة السياسة بمعنى النظام والقانون، وبعد ظهور الإسلام قسم العرب السياسة إلى قسمين: أحدهما السياسة الشرعية، والأخرى السياسة المدنية، وقالوا: إن السياسة الشرعية هي الرعاية الثابتة والمطلقة والتي تضم جميع الخلق، وهذه الرعاية هي التي يتولاها الأنبياء من أجل استصلاح أحوال الخلق دون تمييز، وإرشادهم إلى الطريق المنجي طريق الاستقامة والفلاح، ولذا جاء القول بأن السياسة الشرعية هي أكثر السياسات صلاحية وأكثرها عدالة؛ لأنها دالة للحق والعدل، وأصلها الشرع وأحكامه العادلة، وأما السياسة المدنية فهي التي يتولاها القادة ورجال الحكم من السلاطين والولاة، وهي تسعى من خلال النظام والقانون إلى إصلاح شئون الخلق وأحوالهم، وإصلاح معاملة الناس فيما بينهم، ومن المألوف لدى الفلاسفة القول بأن السياسة المدنية من أهم أقسام الحكمة العملية والتي خرج منها علم السياسة وسياسة الملك والحكمة المدنية " [1].

وهكذا تميز مفهوم السياسة عند العرب بالشمول والميل إلى الناحية العملية أو التطبيقية، وذلك من خلال ربط السياسة بالأخلاق والعدل والرعاية والنظام والقانون وواقع البشر وأحوالهم، ويؤكد هذا المعنى التهانوى فيقول :"السياسة هي العلم المدنى المكتسب بالخبرة والممارسة العملية، والمتعلم من كتابات الفلاسفة في الحكمة العملية والأخلاق (يقصد ما كتبه أفلاطون وأرسطو من اليونان، وما كتبه الفارابى وابن خلدون من العرب) والسياسة كعلم موضوعه المراتب المدنية أحكامها، والاجتماعات الفاضلة والردية ووجه استبقاء كل واحد منها، وعلة زواله، ووجه انتقاله، وأمر الرعية وعمارة المدن، وأن المقصد الأسنى من علم السياسة هو أن الجميع لا يستطيع الاستغناء عنه، في إشارة إلى مبحث وجوب الإمامة والخلافة من أجل مصالح العباد وانتظام أحوالهم" [٢].

إن هذه المفاهيم التي قدمها العرب واليونان لمعنى السياسة ومقاصدها تتميز وتختلف عما قدمه فلاسفة الغرب لمفهوم السياسة؛ لأنهم ربطوا هذا المفهوم بالفرد ومصلحته الشخصية، كما ربطوه بالفلسفة البراجماتية النفعية ومفهوم الأيديولوجية المذهبية ومصالح الدول الغربية، ومن ثم حملت السياسة معاني الإستراتيجية، والتكتيك، وتحقيق المصالح الشخصية والقومية للنظام الغربي الحاكم والمتحكم، ومن أجل ذلك أصبح مفهوم السياسة الآن بعيدًا تمامًا عن المفاهيم التقليدية، بمعنى النظام والعدالة والرعاية والقانون والانضباط، والتحكم .

مفهوم الدولة القومية :

الدولة عمومًا هي وحدة المجتمع السياسي البسيط، أو هي الأمة بكافة نظمها وطبقاتها، ويطلق البعض عليها اسم الحكومة، أما المجتمع السياسي المركب فنعني به العالم أو المجتمع الدولي ككل، والدولة هي الأمة التي يجمعها وحدة الفكر واللغة والمشاعر، وغايتها تحقيق الأهداف والغايات الفردية والجمعية، والتي يتحقق من خلالها تقدم الأمة وازدهارها، ولذا فمهمة الدولة وضع الأصول التنظيمية التي تهدف إلى إقامة حياة صالحة لجميع المواطنين، وتضع من القواعد والقوانين والنظم والوسائل التي تكفل لها ولمواطنيها حياة الأمن والاستقرار والنظام والتقدم، وبناء الدولة يعني بناء الفرد وتكوينه جسمانيًّا وعلميًّا وثقافيًّا وأخلاقيًّا واجتماعيًّا، وأن الدولة مهمتها الأولى تهيئة المناخ المناسب لكل فرد للتعبير عن ذلك .

لقد أولى الفلاسفة الكثير من الاهتمام بمفهوم الدولة، والعوامل السياسية وبيان دورها وأهميتها في بناء الدول، وذلك منذ أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد عندما عَرَّف السياسة بأنها فن إدارة شئون الجماعة الإنسانية، وأن الفكر السياسي هو الانعكاس الحقيقي للواقع الكائن، وطبيعة المجتمع، ونظام الحكم السائد، وانتهى إلي القول بأن الحكم الصالح يعنى التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون، ولذا قيل: إن الدولة هي التي تخلق نفسها، أي تخلق نظامها السياسي الذي رضيته لنفسها، ويتفق مع طبيعتها وواقعها .

وقد اتفق الفلاسفة على أن الدولة القومية هي الدولة الموحدة، وهي ثمرة تطور وتحول اجتماعي واقتصادي وتطور فكري وثقافي، وغايتها السعي لتحقيق المصالح القومية، وأن الدولة القومية ظهرت حديثًا منذ القرن الخامس عشر والسادس عشر الميلادي في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا، وغيرها من دول العالم المعاصر [٣].

مفهوم العوامل السياسية :

العوامل السياسية هي: جملة المبادئ الأساسية لنجاح نظام الحكم القائم والموافق لطبيعة الواقع والمرحلة، وهي تقوم على عناصر أساسية هي: الرضا، والحرية، والشورى، والعدالة، مع الأخذ في الاعتبار أن ثبات النظام وتوفير الأمن والاستقرار شروط لازمة لنجاح الحكم، وتقدم الأمة وبنائها .

إن العوامل السياسية تعني جملة المبادئ والقواعد والأصول العامة التي يسير بمقتضاها نظام الحكم، وتشمل شكل العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والقواعد التي يمكن أن تحقق سلامة الفكر والمعتقد، وتكفل حرية الرأي، وتعبِّر عن إرادة الأمة وسياستها، وبحيث يكون السياسي هو رجل الدولة الذي يمثل العامل الأساسي في بنائها، والذي اؤتمن على تحقيق إرادة أمته، وتكون السياسة أداته لتحقيق معظم غاياته وآماله في الحياة، وذلك لأن السياسة كأيديولوجيا هي عبارة عن منظومة الأفكار والمبادئ النظرية التي تعكس بصورة صحيحة أو منحرفة العلاقات الاقتصادية في المجتمع، من واقع حقبة اجتماعية معينة [٤].

وفي هذا المعنى يقول جورج سباين: إن كل فرد له سياسته، أي له نظام وفكر ورؤية

وحياة، وكل مجتمع له سياسته، أي نظامه وتخطيطه وقوانين إدارته، والسياسة موضوع كل دولة وكل فرد؛ لأنها النظام والمنهج والفكر والحرية والعدل [٥].

والعوامل السياسية هي العوامل التي تبحث في علاقة السياسة بالتنظيم الإداري للدولة، وفوائد تطبيق نظام الحكم العادل المستنير، وكيفية تنظيم العلاقة بين السلطة والسياسة، وكيفية تنظيم السياسة الداخلية والخارجية، وإقامة علاقات دولية منتظمة ومتعادلة مع كافة الدول والمؤسسات الدولية؛ بهدف تحقيق بناء الدولة العصرية المشاركة في حضارة العصر ومنجزاته، ومن هذه العوامل: تحديد الأهداف السياسية والتنموية، احترام القانون وتطبيقه، المشاركة السياسية الفاعلة والإيجابية، التخطيط الإستراتيجي الجيد، التنظيم الإداري والتنمية، إيجابية القيادة الوطنية، إقامة علاقات دولية متوازنة، وفيما يلي بيان لدور هذه العوامل في بناء الدولة العصرية:

١- تحديد الأهداف السياسية والتنموية:

لا شك أن تحديد الأهداف وإيجاد تفسير مقنع للظواهر السياسية والسلوك السياسي للمواطن هو الخطوة الأولى لخلق وعى سياسي حقيقي لدى الجماهير، وهو المحرك الأساسي لكل نشاط سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، ولكي تحقق السياسة هدفها في تنمية المجتمع وتطوره وتحقيق مصالحه، ولكي تكون قوة تحول كبرى ومؤثرة، ينبغي أن تعكس بطريقة صحيحة حاجات ومطالب المجتمع الواقعية والمستقبلية .

إن تحديد الأهداف السياسية ووضوحها وما يتعلق بها من أبعاد أيديولوجية وتنموية يرسم صورة لتصور المجتمع المثالي، ويدفع الفرد للارتباط بهذه الأهداف والحرص على المساهمة في تنفيذها، كما أن معرفة هذه الأهداف ينمي الشعور بالمواطنة وحب الوطن، ويقوي العلاقة بين الشعب وبين الإدارة الحاكمة، وتأكيد على أن السياسة تعبير عن الشعور الوطني ورغبات الشعب، وتأكيد أيضًا على أن حب الوطن من الإيمان، ودليل على أن النظام يتمتع بالاحترام والمصداقية، وأن الجميع يحترمون العدل، والقانون، وحرية البحث والمعرفة والفكر والتعبير عن الرأي .

إن الأهداف السياسية لا يمكن أن تتحقق دون منهجية علمية وخبرة عملية، ولا تتحقق دون فعل وفكر، ودون وعي ونظر ودراسة وتأمل، ودون تعاون ومشاركة وجهد، فالفكر لازم لكل فعل ليوجهه، ثم يتممه، ثم يقومه؛ لأن الفكر هو الأساس لكل تغير وتقدم وفهم ونماء .

ولذا فإن الأهداف السياسية كلها غايتها التغيير والتطوير، وتحقيقها يتطلب تحليل الظواهر السياسية ومفهوم السلطة ونظام الحكم في ضوء النظريات السياسية المعاصرة، بالإضافة إلى الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والأصول التنظيمية للإدارة والحكم، وذلك يتطلب السعي لتحقيق قدر أكبر من المعرفة بالقوانين والقيم والمفاهيم القومية كالوحدة، والتعاون، والمشاركة، والإخاء، وحب العمل والإنتاج، والمعرفة الكاملة بأهداف الدولة ومصالح الطبقات الاجتماعية وسبل تحقيق أهدافها، وتحديد مهمة الفرد ودوره بوصفه مواطنًا يلتزم بالنظام والقانون .

٢ – احترام القانون وتطبيقه:

القانون هو الدستور الذي يشتمل على جملة المبادئ والتشريعات والمعايير والنظم التي تحكم كافة المظاهر السلوكية في المجتمع، وتكون أساسًا لقيام الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعبر في مجملها عن السياسة العامة للدولة والإرادة الشعبية ومتطلباتها في صورة ملزمة تحمل اسم الدولة ، وهذه القوانين والتشريعات يقوم بإصدارها الهيئة البرلمانية المنتخبة بوصفها الهيئة التشريعية، والممثل للإرادة الشعبية بمختلف طوائفها واتجاهاتها سواء كانت أقلية أو أغلبية، والقانون ليس له قيمة أو فائدة دون احترامه وتطبيقه؛ لأن مبدأ سيادة القانون يعني الالتزام الحرفي بتطبيق القانون؛ لأنه الأساس في الحرية والعدالة والاستقرار والأمن والبناء والتقدم .

ولا شك أن احترام القانون قيمة أخلاقية وثقافية عامة تدفع الفرد للعمل والالتزام بجميع الواجبات والطاعات قبل المطالبة بالحقوق؛ لأن كافة التشريعات القانونية هدفها الأول هو تحقيق السعادة والأمن والاستقرار لجميع المواطنين، وهو يشمل كافة القواعد والتشريعات العامة والخاصة التي يسير بمقتضاها نظام الحكم، وبه تُحْمَى الحقوق والأمة بكاملها من العبث والعدوان، في إطار مبدأ عام هو المعرفة بالقانون وأهدافه وموادّه وفائدته وكيفية تطبيقه،

والتأكيد على أن الحق والحرية والعدالة مكفولة للجميع بحق القانون، وأن التطبيق العملي والفعلي للقانون هو سبيل التقدم والتطور والبناء، وأن حكومة القانون تعني حكومة العدل والحرية، ويقابلها عند عدم الالتزام بالقانون حكومة الاستبداد والفساد والظلم [٦].

واحترام القانون يعني أن القانون الذي ارتضاه الشعب نظامًا وحكمًا له، يلجأ إليه عند الحاجة أو عند الاختلاف عندئذ يجب الرجوع إليه وحده عند كل حاجة أو قضية ولا يرجع إلى إرادة فرد سواء كان حاكمًا أو محكومًا، وأن يكون الالتزام بأحكام القانون عملاً أخلاقيًا يعكس مدى رضا المواطن عن النظام، كما يعكس مدى الترابط الضروري بين السياسة والأخلاق، وهذا يعني أن الأخلاق والتمسك بالقيم هو الأساس الذي تبنى عليه الأمم وتقوم عليه الحضارات، خاصة وأن القانون هو الذي يحمي الحريات العامة والخاصة، وفي مقدمتها: حق الحرية والحياة والبقاء والتعبير والأمان والاستقرار، ومقاومة شتى مظاهر الفساد والإفساد .

وتظهر قيمة القانون وتطبيقه عند وجود قوة وسلطة تطبقه، وعندما تتوفر الرغبة في التغيير والنجاح والتقدم، أو عند وجود ثورة شعبية تطالب بتطبيق القوانين العادلة، فالثورة السياسية في أصلها دعوة للتغيير والتعديل الإيجابي من أجل تحقيق مطالب الشعب في الحرية والكرامة والاستقرار والأمن، وهذه الثورة في الغالب هي تعبير عن استياء الشعب من نظام الحكم وفساده، وأن القوانين القائمة لا تمثل الواقع الاجتماعي، لذا يطالب الشعب بالقوانين العادلة التي لا تميز بين فرد وآخر أو طبقة وأخرى؛ لأن الضرر الأكبر الذي يصيب الأمة نتيجة غياب القانون يتمثل في حكم الفرد المطلق، وتركز قوة القانون في يد فئة أو جماعة لا تتقيد بالقانون، ولذا كان مبدأ توازن السلطات في حدود القانون مبدأ سياسيًّا ناجحًا في كل الظروف والأحوال .

إن تطبيق القانون واحترامه وتنفيذه لا يتحقق إلا في إطار مبدأ الحقوق والواجبات، والتوفيق بين الحق والواجب، وألا يطالب بحق قبل أداء الواجب المفروض، والعمل المناسب المسئول عنه أولاً، واعترافه بأن الحق الفردي الشخصي ليس منفصلا عن حقوق الآخرين، وأن تمتع الفرد بهذه الحقوق يقتضي منه التنازل الاختياري للحكومة العادلة فيذعن مختارًا لما تفرضه من حدود ورسوم وضرائب وقوانين من أجل الصالح العام .

٣- المشاركة السياسية الفاعلة والإيجابية :

تعتبر المشاركة السياسية وسلوك التصويت الانتخابي أولى خطوات تأكيد الديمقراطية والحكم السليم؛ لأن النظام الديمقراطي يعنى: التعبير المنظم، والالتزام الحر، بالفعل الحر والحركة التعاونية المشتركة، والالتزام بالقواعد والنظم والقوانين، وهو الدليل على أن السياسة سلوك وعمل وطني وليست مجرد أقوال أو انتماء حزبي لجهة أو جماعة، ومن ثم فإن نجاح الحياة السياسية في أي دولة يتوقف على درجة المساهمة الفعالة التي يقوم بها المواطنون على مختلف طبقاتهم ومستوياتهم وانتماءاتهم، وأن هذه المشاركة لا تتم إلا في مناخ من الحرية والأمن والاستقرار والديمقراطية ، وأن هذه المشاركة هي السبيل لخلق وعي وطني وسياسي بأهمية النظام والقانون وضرورة احترامهما والتزامهما، كما أنها بالفعل تعمل على تنمية المشاعر الوطنية كالولاء والانتماء والهوية ، ومن ثم كانت هذه المشاركة تتطلب الاهتمام الجدي بجميع آلياتها، ومحاولة خلق وعي سياسي حقيقي بأهمية هذه المشاركة بوصفها دليلاً على تنامي الشعور الوطني والرغبة في الإصلاح والتغيير، والتأكيد على أن المشاركة حق أصيل ودليل حرية التعبير عن الآراء والمعتقدات، وأنها من أهم الحريات السياسية التي يجب أن تكفلها الدولة [٧] .

والمشاركة السياسية في الانتخابات والاستفتاءات من أهم مظاهر الاستقرار والأمن الداخلي وهي من أهم خطوات تحقيق الديمقراطية القائمة على إبداء الرأي والتحاور والتلاحم الشعبي الذي يعبر بصدق عن الواقع ومشكلاته، ووسائل الحل والعلاج، وفي مقدمتها الحوار والمنطق وتوفير البدائل والوسائل؛ لأن الحوار والنقاش من أهم الصفات الحضارية والبنائية في مجال السياسة والتربية والاجتماع، ولذا قيل: إن الحكم بالشورى والمشاركة السياسية والحوار الديمقراطي هو أصلح طرق الحكم والمعبر الحقيقي عن الرأي العام، سواء رأي الحكومة أو رأي الشعب .

إن المشاركة السياسية في حقيقتها عملية إرادية واعية، وهي مجال ممارسة الشعب لحق مهم من حقوقه، والدليل على مساهمة الشعب في حكم نفسه بنفسه، كما أنها تعبر عن حاجة الأمة ومشكلاتها، ومن ثم فالمشاركة السياسية نشاط اختياري لاختيار قبول أو رفض السياسة

العامة للنظام القائم، ولذا فإن هذه المشاركة هي العملية التى يلعب من خلالها الفرد دورًا فاعلاً في الحياة السياسية، ويُعدّ اتساع نطاق المشاركة من أهم مميزات الدولة الديمقراطية الحديثة [٨].

إن هذه المشاركة المجتمعية المفيدة هي التي تُبصّر كل إنسان بواجبه تجاه نفسه ووطنه، وما ينبغي أن يكون عليه ليعيش حياة الأمن والاستقرار، ويشعر أنه مشارك ومسئول وفاعل في مواجهة وحل مشكلات مجتمعه، وأن له دوره في عملية التغيير والتطوير والبناء .

٤- التخطيط الإستراتيجي الجيد :

إن التخطيط الإستراتيجي الجيد والحقيقي في الجوهر والمضمون هو التخطيط العلمي السليم، والذي يعتمد كلية على قواعد ومبادئ العلم في التخطيط والتنفيذ، وهو من أهم آليات الإصلاح والتغيير والبناء، والتخطيط الإستراتيجي هو : عملية علمية نستطيع من خلالها التعرف على حقيقة الواقع الحالي والتنبؤ بالمحتمل في المستقبل، ويتم وضع السياسات والإستراتيجيات والإجراءات بهدف اختيار وتنفيذ إحداها أو بعضها . وقيل: إن التخطيط الإستراتيجي هو عملية منهجية متقدمة في التفكير وطرق التنفيذ وخطوط السير التي بمقتضاها يمكن التوصل للأهداف والغايات، واختيار أفضل البدائل أو الفضائل، وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة التي يتم اختيارها وتنظيمها وصياغتها وتصميمها في مجموعة من المشروعات المحددة الأهداف وآليات التنفيذ .

والخطة الإستراتيجية القومية لها أهداف وخصائص ومهام عديدة حددها خبراء التخطيط، ووضعوها ضمن الشروط الواجب توافرها لنجاح الخطة الإستراتيجية، وهي :

- خلق المناخ المناسب للإصلاح وقبول التغيير، من خلال تهيئة المجال المناسب لنجاح الخطة الإستراتيجية .
- البدء بإصلاح النظام الإدارى من أجل السعي إلى زيادة الدخل والإنتاج .
- التشخيص الجيد والواقعي للإمكانات والمشكلات والعقبات أيضًا .
- بناء هيكل تنظيمي مناسب لتنفيذ المشروعات المقترحة، بما فيه من قواعد تشريعية

وتنظيمية دقيقة وواضحة .

ـ تحديد الأهداف، وتوفير المعلومات والبيانات والوسائل والإمكانات، وتفصيل الإجراءات، وتوفير الاحتياجات والموارد اللازمة للتنفيذ .

ـ وضع آليات لعلاج سلبيات الإدارة والروتين، والتغلب على العقبات الطارئه والمحتملة.

ـ تقديم دراسة علمية كمًّا وكيفًا للواقع الحقيقي والواقع المأمول، بوصفها التشخيص الجيد للمشكلات والعقبات وطرق مواجهتها .

ـ توفير القدرات والمهارات والخبرات اللازمة، وتدريب القيادات الفنية والإدارية .

ـ تعزيز وسائل التحفيز والفاعلية، وذلك بإيجاد مستويات من الدافعية يمكن أن تفضي إلى مستوى جيد من الأداء والإنجاز .

ـ تحديد وتحسين وسائل المتابعة والإشراف والتقويم، وتوفير ضمانات العمل .

ـ توفير المناخ الملائم والمناسب والمشجع على الإبداع والابتكار .

ـ العمل على تطبيق مبدأ الجزاء العادل في الثواب والعقاب .

ـ العمل على زيادة كفاءة الكوادر الفنية الإدارية الماهرة والمدربة .

ـ إتاحة الفرصة للمواءمة بين النظر والعمل والأهداف .

ـ أن يكون التخطيط شاملاً لكافة الجوانب والعقبات والمشكلات والحلول .

ـ أن يراعي التخطيط مبدأ التدرج والتنفيذ المرحلي .

ـ أن يطبق مبدأ الانتقاء (الاختيار الأفضل) للقادة والخبراء والعاملين أيضًا.

٥- التنظيم الإداري والتنمية :

يعتبر التنظيم الإداري من أهم آليات الإصلاح والتغيير والتنمية وبناء الدولة الحديثة والحكم السليم؛ لأن القيادة الإدارية العليا هي المنوطة بالتنفيذ للقوانين والخطط والأحكام، ودراسة أسباب المشكلات ووضع الحلول المناسبة لها، كما تتحمل مسئولية الإرشاد والمتابعة

والتوجيه في مختلف القطاعات والإدارات التابعة لها .

ولكي ينجح التنظيم الإداري للدولة في تحقيق أهداف التنمية لا بد من الأخذ بعوامل التقدم التقني والفني، والاستجابة السريعة لمواجهة المشكلات الطارئة، وإيجاد الحلول المناسبة لها بالطرق العلمية فى إطار المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة، مع ملاحظة أن نجاح التنظيم الإدارى يتوقف على مقدار امتلاك أسس العلم الحديثة والخبرة والكفاءة، القدرة على استثمار كافة الإمكانات والموارد المادية والبشرية .

إن التنظيم الإداري للدولة يمثل أهم أشكال القيادة والذراع الأساسي لنظام الحكم، وخاصة عندما يتحلى أفراده بسمات الجدية والعطاء، ويمتلك مجموعة من المهارات والقدرات اللازمة، منها : القدرة على تصور الأمور والحكم عليها وفق معيار الواقع ومعيار التوقع والاستنتاج ورد الأمور إلى أسبابها وعللها الحقيقية، وعدم التسرع في إصدار الأحكام والقرارت، والقدرة على فهم الذات وفهم الآخرين، والتعامل مع الجميع بسمة التواضع والموضوعية، مع تدعيم مبدأ التعاون والعمل الجماعي المشترك وعدم الانفراد بالرأي، إذ إن العلاقات الإنسانية والأعمال الجماعية من أهم أسباب رفع الروح المعنوية، والقدرة على إدارة العمليات وقيادة الآخرين، والقدرة على المواجهة واتخاذ القرارات المناسبة في حينها، والقدرة على حل ومواجهة المشكلات والصراعات بأسلوب علمي وإنساني في نفس الوقت .

٦- ايجابية القيادة الوطنية:

القيادة الوطنية هي الإدارة العليا التي تعمل للصالح العام، وتتسم بالديمقراطية والتعبير عن مصالح الشعب، وهذه القيادة ليست فردًا واحدًا بعينه بل هي مؤسسة وإدارة للحكم والتوجيه والتشريع والمتابعة، ولذا فالقيادة الوطنية الحكيمة هي القيادة الديمقراطية التربوية؛ لأنها تمثل الهيئة التنفيذية المنتخبة، وتسعى جاهدة لتدعيم قيم الديمقراطية والمشاركة المجتمعية، مع التأكيد على أن الديمقراطية ليست هي الحرية المطلقة أو الفوضى في أن تفعل كل شيء بل هي الالتزام والمسئولية والانضباط، وحسن التصرف وفق النظم والقواعد والقوانين؛ لأن الديمقراطية الحقيقية تتطلب من كل فرد أن يشارك بالعمل والرأي الذي يتفق مع قدرته، وهذه القيادة هي التي تعبر عن الشعب وتسعى لتحقيق مطالبه.

ولا شك أن مسئولية هذه القيادة لا تقل أهمية عن مسئولية قادة الفكر والرأي من العلماء والفلاسفة والمفكرين الذين يتحملون مسئولية بناء العقل الجمعي، وإيقاظ الضمير الوطني الحر، وتحقيق الثورة العلمية والتكنولوجية إلى جانب الثورة الروحية والثقافية؛ من أجل حماية تراثنا الفكري في عصر العولمة الثقافية، وكذلك تحقيق قراءة التاريخ في ضوء الواقع ومكتشفات العصر وأحداث التاريخ القريب والبعيد .

وإيجابية القيادة الوطنية تظهر واضحة في فهم دورها وتقدير مسئولياتها في إطار المبدأ العام: الحقوق والواجبات والعدالة والقانون الذي يحكم المواطن والحاكم على السواء، وتقدير الغاية الخلقية للعمل السياسي ودورها في ضبط السلوك العام وتوجيهه، وذلك في ضوء تحقيق وتطبيق القوانين والنظم التي تحقق السعادة والخير لجميع المواطنين .

٧- إقامة علاقات دولية متوازنة:

إن تطبيق هذا العامل يتطلب أولاً دراسة فن العلاقات الدولية والنظام العالمي الجديد بآلياته وأهدافه، وأسباب الصراعات الدولية، خاصة وأن هذا العامل الذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدبلوماسية على المستوى الخارجي لا ينجح إلا من خلال توافر العديد من العوامل، في مقدمتها القوة الاقتصادية وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات القومية الكبرى، من أجل تحقيق هدف التعاون الدولي وإقامة علاقات دولية متوازنة .

ولكي يتم تحقيق هذا الهدف لا بد من السعي الجاد لملاحقة التطور العلمي والتقني وتطبيقاته، إذ كيف تقوم علاقة بين دولة وأخرى وهناك فجوة ثقافية ومعرفية واقتصادية كبيرة بينهما، خاصة وأن تطوير وتحسين الأوضاع الاقتصادية وزيادة الإنتاج في الزراعة والصناعة والتجارة من أهم عوامل بناء الدولة العصرية، وإقامة العلاقات المتوازنة بين الدول .

إن إقامة علاقات دولية متوازنة يتطلب في المقام الأول معرفة الأسباب الحقيقية وراء التحالفات والصراعات الدولية، وكذلك الأسباب الخفية وراء المشكلات الكبرى السياسية والصراعات الدائرة بين مختلف الاتجاهات والتكتلات الاقتصادية، مع مراعاة أن تحقيق

التوازن في العلاقات الدولية يتطلب قوة وترابط في العلاقات إلى جانب قوة اقتصادية وعسكرية وإرادة شعبية؛ لأن العالم لا يحترم إلا القوة، ولا يتعامل إلا بمنظور القوة بمفهومها العام سواء قوة العلم والمعرفة والتقنية العلمية الحديثة، أو قوة الإرادة والاقتصاد والإنتاج .

الهوامش :

(١) أبو البقاء البغدادي، كتاب الكليات، ص ٢٠٨.

(٢) التهانوي ، محمد على الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب،سنة ١٩٧٢م، ص ١٧١.

(٣) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، تقديم عبد الرازق السنهوري، ص٢٦.

(٤) علاء حمروش ، تاريخ الفلسفة السياسية، ص ٥ – ١٣.

(٥) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، ص ٢٨.

(٦) أوستن رني، سياسة الحكم ، ص ١١ – ١٥.

(٧) محمد توفيق رمزي ، علم السياسة ، ص ٤٠ – ٤٢ – ٦٠.

(٨) عزيزة السيد ، السلوك السياسي النظرية والواقع ، دار المعارف– القاهرة ، ١٩٩٤م، ص ٢١ – ٣١.